تصرفاته الانفرادية هذه في امور تتعلق بمصالح الوطن العليا ، وبعدم مطالبته رئيس الجمهورية بالكشف عن حقيقة ما دار بينه وبين قادة العدو من محادثات ، وعن نوع التعهدات التي قدمها ، او الاتفاقات التي وقع عليها ، فانه يكون قد ادان نفسه بعدم الاهلية لتمثيل الشعب المصري ، وبالعجز عن الحفاظ على مصالح الوطن ، وعدم الحرص على سمعة مصر ومكانتها العربيتين الدوليتين اللتين دمرهما السادات بتصرفاته ، ويكون مجلس الشعب بسلوكه هذا قد وضع نفسه موضع الشريك والمتواطىء مع السادات في جريمة الخيانة العظمى ، مما يجعل هذه الجريمة لا مجرد جريمة فرد وانما جريمة نظام بكامله .

في المجال الداخلي

ومهد السادات لجريمة الخيانة العظمى التي ارتكبها بزيارته للقدس المحتلة في ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ ، بسلسلة من الجرائم في حق شعب مصر والامة العربية :

اولا :

فلقد شق شعبنا طريقه الى التحرر والاستقلال والتقدم الاجتماعي عبر نضال مرير ضد الاعداء التاريخيين لشعبنا وللامة العربية ولشعوب العالم : الامبريالية ، والرجعية ، والصهيونية ، وموحدا بهذا النضال القوى الوطنية والتقدمية العربية ، ومتحالفا في هذا النضال مع كل القوى ،لتحررية والتقدمية والاشتراكية على نطاق العالم . وعبر هذا النضال طورت مصر مكانتها القيادية للحركة القومية العربية ، وحققت مركزا قياديا مرموقا في صفوف الحركات المعادية للامبريالية في اسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينة وبين دول عدم الانحياز ، كما اكتسبت موقعا ممتازا على الساحة الدولية .

لقد جاء السادات ليدمر هذا النهج التحرري التقدمي ، ولينتهج طريقا معاكسا تماما ، قوامه تدمير استقلال مصر السياسي والاقتصادي واعادة مصر الى ساحة النفوذ الامبريالي ، وتمزيق وحدة الامة العربية ، وتدمير مكانة مصر العربية والدولية . وتخريب علاقات التحالف بين مصر واصدقائها الحقيقيين وخاصة الاتحاد السوفييتي وبقية المعسكر الاشتراكي ، وفي المقابل اقامة اوثق العلاقات مع اعداء مصر والعرب وشعوب العالم : الامبريالية الامريكية ، والرجعية العربية ، واخيرا العدو الصهيوني .

ثانيا :

وكانت قواتنا المسلحة هدفا مباشرا لهذه السياسة الارتدادية وتبدى ذلك فيما يلي :

١ ـ اجهاض انتصارات جيشنا في حرب اكتوبر بمنعه من التقدم في سيناء بعد العبور وتحطيم خط بارليف وذلك من خلال احتفاظ السادات شخصيا بحق اصدار الامر بالتحرك في سيناء ، وبوضع الاحتياطي الاستراتيجي كاملا وثلثي القوة المصرية تحت امرته شخصيا ، ثم بتواطؤه المكشوف مع العدو لتسهيل اقتحامه لجبهتنا عند الدفرسوار مما ادى الى عزل الجيش الثالث ومحاصرته وتهديده بالابادة ، وفتح الطرق الى كل من القاهرة والدلتا امام العدو . وقد تم ذلك حين سيطر السادات على غرفة العمليات وعزل رئيس الاركان ، ورفضه تحريك قوات مناسبة لسد ثغرة الدفرسوار وهي لا تزال في مرحلة يمكن التعامل معها .

٢ ـ اضعاف القدرة العسكرية لقواتنا المسلحة بتخريب العلاقات مع مصدر سلاحها الرئيسي اي الاتحاد السوفييتي وانتهاج سياسة ما يسمى تنويع مصادر السلاح والتي ترتب عليها اخضاع تسليح الجيش المصري للامبرياليين حلفاء العدو الصهيوني والحريصين على تفوق العدو عسكريا ، والذين بالضرورة لن يقدموا لجيش مصر سلاحا يتفوق به على اسرائيل او يستخدمه ضدها . وقد تعهد السادات علنا في مجلس الشعب بأنه لا يريد السلاح ليستخدمه ضد اسرائيل ولكن لان له كما زعم مسؤوليات في افريقيا .

والامبرياليون من الناحية الاخرى لا يقدمون اسلحة الا لجيوش تخدم مصالحهم ، وفي مقابل السلاح الهزيل الذي قدمه الغرب لجيشنا استخدم السادات جيشنا في غير الاهداف التي نص عليها الدستور ، والتي تربى عليها جنودنا وضباطنا اي الدفاع عن الوطن ومساندة الشعب العربي في نضاله ،

على العكس ارسل السادات قواتنا لمحاربة شعب زائير الذي ثار ضد سيطرة الاحتكارات الامبريالية .. ووجهه للعدوان على بلد عربي شقيق هي الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وأبدى استعداده لارساله الى القرن الافريقي لمساندة المؤامرة الامبريالية هناك .

ان هذه السياسة تهدد بخلق فئة من المرتزقة المنتفعين بتحريك قواتنا لحماية الاحتكارات الامبريالية ، والمستفيدين بالعمولات والرشاوى والهدايا من خلال صفقات السلاح ، مما يهدد ايضا بتحويل جيشنا الى اداة في يد الاحتكارات العالمية لفرض السياسات المحلية التي تتمشى مع مصالحها ، وبالتالي تحويل جيشنا الى ساحة صراع بين نفوذ الاحتكارات الامبريالية المختلفة .

كذلك فان اقامة قواعد التصنت الالكترونية الامريكية في سيناء ومنح تسهيلات للاسطول السادس الامريكي في الموانىء المصرية ، واعلان السادات عن اقامة علاقات عسكرية مع الولايات المتحدة ، واعلان قائد البحرية الامريكية عن تعزيز التعاون بين البحرية المصرية والبحرية الامريكية .. كلها مقدمات لربط بلادنا بأحلاف مع الامبريالية الامريكية .

ثالثا :

وكان الاقتصاد الوطني هدفا رئيسيا آخرا لسياسة السادات الارتدادية ،

وقد جرى تدمير الاقتصاد الوطني على خطوات متلاحقة تحت ستار ما يسمى بالانفتاح الاقتصادي وقد سارت هذه الجريمة في ثلاثة خطوط متوازية :

الاول : فتح الباب امام رؤوس الاموال النفطية الرجعية العربية ورؤوس الاموال الاحتكارية الغربية للتغلغل والسيطرة على الاقتصاد الوطني .

والثاني : تنشيط الرأسمالية المحلية وفتح الباب لها لتعود الى مكان الصدارة في النشاط الاقتصادي مع تصفية القطاع العام ، واستعادة سيطرة كبار الملاك والرأسمالية الزراعية على الريف المصري من خلال تصفية الاصلاح الزراعي والغاء قوانينه تحت حجة تعديلها .

والثالث : اغراق مصر بالديون القصيرة الاجل المرتفعة الفائدة حتى تصل الخزانة المصرية الى حافة الافلاس ، ويكون ثمن امتناع الممولين الاجانب عن اعلان افلاس مصر هو وضع الاقتصاد المصري والمالية المصرية تحت وصايتهم. وكانت ابرز الخطوات في هذا المسار على النحو التالي :

الانفتاح

● بتاريخ ٩ يونيو ١٩٧٤ صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الذي وضع اللمسات الاخيرة فيما يسمى بسياسة الانفتاح الاقتصادي . وأخطر ما نص عليه ذلك القانون انه اعفى الشركات العربية والاجنبية من التقيد باللوائح والقوانين المصرية الخاصة بمشاركة العمال في مجالس الادارة ، وامتيازات العمال وقوانين العمل بشكل عام ، وأعطى رؤوس الاموال الاجنبية حق المشاركة في تأسيس بنوك تتعامل بالنقد المصري ـ وتأسس بالفعل حتى الان ٢٤ بنكا اجنبيا مقابل ٦ بنوك مصرية ـ مما يعني استيلاء هذه البنوك الاجنبية على الجانب الاكبر من مدخرات المصريين . وسمح القانون للمشروع الاجنبي بحق فتح حسابات بالنقد الاجنبي واستخدامها دون اذن او ترخيص،كما سمح للمشروع الاجنبي باعادة تصدير رأس المال الاجنبي المستثمر فيه بعد خمس سنوات من استثماره ، واعطاه حق تحويل ارباحه بالكامل الى الخارج .

● في اول سبتمبر ١٩٧٤ تم انشاء سوق موازية للتبادل بالعملة الاجنبية وتلاحقت اللوائح والقرارات الوزارية التي انتهت بتعويم الجنيه المصري واطلاق حرية التعامل بالنقد الاجنبي ، وهو ما ادى الى ان اصبح الاجنبي يشتري في مصر بدولار واحد ما كان يشتريه سابقا بدولار وسبعين سنتا ، واصبحنا نشتري من الخارج بدولار وسبعين سنتا ما كنا نشتريه سابقا بدولار واحد ، وهذا يفسر جانبا من موجة ارتفاع الاسعار التي تعاني منها جماهير شعبنا .

الاصلاح الزراعي

● في ٤ يوليو ١٩٧٤ الغى مجلس الشعب الحراسات على املاك عديد من الافراد من الطبقات المستغلة القديمة وقرر اعادة هذه الممتلكات الى اصحابها ، وترتب على ذلك حرمان الاف الاسر من فقراء الفلاحين من الاراضي التي كانوا يستأجرونها من الحراسة ويعيشون على زراعتها ، وتم طردهم منها ، وفي بعض الاحيان تم ذلك بالقوة المسلحة وبعد معارك دموية كما حدث في محافظات الدقهلية والمنوفية وبني سويف والفيوم ودمنهور وغيرها .

● وفي يونيو ١٩٧٥ وجه نظام السادات ضربة قاتلة لقانون الاصلاح الزراعي الصادر في سبتمبر ١٩٥٢ ، والذي كان يستهدف تغيير علاقات الانتاج في الريف لصالح صغار وفقراء الفلاحين ، اذ وافق مجلس الشعب على قانون بتعديل قانون الاصلاح الزراعي نص على رفع القيمة الايجارية للاراضي الزراعية مما زاد من اعباء مليون ونصف المليون من صغار وفقراء الفلاحين يعيشون على استئجار ٤،٥ مليون فدان (٤٣ ٪ من مجموع مساحة الارض الزراعية في مصر) وأعطى القانون الجديد الملاك حق طرد المستأجرين من الارض . واصبح التعامل مع بنوك التسليف الزراعي لا يتم الا بواسطة الملاك ، كما اعطى الملاك حق تحويل العلاقة الايجارية من الايجار النقدي الى الايجار العيني ، اي تأجير الارض للفلاح مقابل نسبة من المحصول تتجاوز النصف عادة وهو اسلوب موروث من عهد الاقطاع يسمى بالمزارعة .

تنشيط الرأسمالية المحلية

● وفي مجال تنشيط الرأسمالية المحلية وانعاش فئة (الكومبرادور) والرأسماليين المتعاونين مع رؤوس الاموال الاجنبية . صدرت في ٨ يونيو سلسلة من القرارات اهمها :

أ ـ منح الاموال التي يمتلكها مصريون في الخارج ـ وهي في الاساس اموال مصرية ـ نفس امتيازات رؤوس الاموال الاجنبية الممنوحة بمقتضى القانون ٤٣ لعام ١٩٧٥ . ولم يؤد هذا الى عودة هذه الاموال ، وانما الى تنشيط تهريب الاموال الى الخارج لكي تعود متمتعة بنفس الامتيازات .

ب ـ منح رأس المال الخاص المحلي نفس حقوق رأس المال الاجنبي من حيث الضمانات ضد مخاطر التأميم والمصادرة ، وحرية الاستيراد والتصدير ، وفصل العمالة التي تقرر ادارات الشركات انها زائدة عن الحاجة .

ج ـ والغى الحد الذي كان مفروضا على عقود القطاع الخاص ، بحيث ارتفع الحد المسموح به من ١٠٠ الف جنيه الى ٥٠٠ الف جنيه ، الى مليون جنيه على سنتين ، ثم الغى هذا الحد نهائيا .

د ـ وفي يونيو ١٩٧٥ ايضا صدر قانون التوكيلات التجارية الذي يسمح باعادة الوكالات التجارية الاجنبية للافراد والقطاع الخاص ، بعد ان كانت قاصرة على القطاع العام بحكم تأميم التجارة الخارجية ، وقد ترتب على ذلك من ناحية تصفية دور القطاع العام في التجارة الخارجية ، ومن ناحية اخرى انعاش فئة جديدة من الرأسمالية المحلية مرتبطة بالرأسمالية العالمية مصلحيا ، وبالتالي فكريا وسياسيا ، ومن ناحية ثالثة فانه بعد ان كانت التجارة الخارجية توجه نحو خدمة التنمية وتلبية الاحتياجات الاساسية للمواطنين ، اصبحت التجارة الخارجية موجهة لتحقيق اقصى ربح للافراد ولرأسمالية القطاع الخاص وللمنتجين الاجانب . وغلب الطابع الترفي والاستهلاكي على واردات مصر .

تصفية القطاع العام

● وفي مايو ١٩٧٥ صدر قرار جمهوري بطرح اسهم شركات القطاع العام للبيع تحت حجة زيادة رأسمالها . وبتاريخ ١٦ يناير ١٩٧٨ اتخذ مجلس الوزراء قرارا تنفيذيا ببيع سبع شركات من شركات القطاع العام على ان يتم بيع اسهم بقية شركاته حتى نهاية هذا العام . وعلى ان يسمح ببيع اسهم هذه الشركات لاصحابها القدامى ولمن كانوا مساهمين فيها قبل تأميمها حتى لو كانوا من الاجانب . ذلك يعني باختصار تسليم الاقتصاد الوطني الذي جرى بناؤه وتنميته بجهد ومال الشعب الى الرأسماليين المحليين والاجانب . وان يعود الاقتصاد المصري ليعمل من جديد على اساس قاعدة تحقيق اقصى ربح للرأسماليين ، وليس لتنمية الدخل القومي ، ودعم القدرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية للوطن .

● ويرتبط بهذا القرار قرار اخر بتعديل قانون العاملين في القطاع العام ليتمشى مع رغبات الادارة الرأسمالية الجديدة . وذلك يعني حرمان العاملين في القطاع العام من المكاسب مثل ضمان عدم الفصل ، والترقيات والعلاوات الدورية ونصيبهم في الارباح .

الوصاية الاجنبية

● وتورط نظام السادات في ديون خارجية متعددة قصيرة الاجل وبفوائد باهظة تصل الى ١٩ بالمائة ، حتى وصلت اقساط الديون المستحقة في عام ١٩٧٧ وحده ١٨٠٠ مليون جنيه مصري اي اكثر من ثلث ميزانية مصر لنفس العام .

واستغلت الاحتكارات العالمية وادواتها من الدول النفطية العربية الرجعية هذا الوضع الذي هدد باعلان افلاس مصر لاقامة ما سمي (الصندوق العربي لدعم الاقتصاد المصري) برأسمال قدره ٢٠٠٠ مليون دولار على خمس سنوات بشرط أن تتولى هيئة مشتركة من البنك الدولي وبنك (تشيس مانهاتن) وهو قمة الاحتكارية العالمية . الاشراف على الميزانية المصرية . وعلى الانفاق الحكومي . وألا يتم صرف اي مبلغ من هذا الصندوق الا بموافقة هذه الهيئة .

وبذلك تم وضع الاقتصاد المصري نهائيا تحت وصاية اخبث الدوائر الاحتكارية العالمية .

● ولقد كان من اخطر نتائج هذه الوصاية اصرار البنك الدولي على ان تلغي الحكومة المصرية الدعم المقرر في الميزانية لعدد من السلع التموينية الاساسية واطلاق حرية اسعارها في الارتفاع وهي القرارات المشؤومة التي ثار عليها الشعب كله في يناير ١٩٧٧ .

تجويع الشعب

ان الانفتاح على الرأسمالية العالمية لم يؤد الا الى استيراد امراضها الى مصر :

● فالارقام الرسمية تعترف بأن معدل التضخم ارتفع من ٤٠ بالمائة عام ١٩١٥ الى ٣٠ بالمائة عام ١٩٧٧ ، ولكن التقديرات الفعلية تشير الى انه وصل الى ٥٠ بالمائة ، مما يعني ان القيمة الحقيقية لاجور ودخول المواطنين قد انخفضت بنفس النسبة .

● وعادت جيوش المتعطلين عن العمل كليا او جزئيا تملأ المدينة والريف . ووصلت البطالة الكلية حسب ارقام ١٩٧٧ الى مليون ونصف مليون متعطل . ووصلت البطالة الجزئية الى ثلاثة ملايين .

● وتغير شكل المجتمع ، فتربعت مؤخرا على قمته شريحة ضيقة لا تتجاوز ٤،٧ بالمائة من مجموع السكان تستأثر وحدها بحوالي ربع الدخل القومي . وفي عام ١٩٧٣ بلغت حالات رأس المال المنظور التي تتعدى المليون جنيه ١٨٦ حالة ، اي ١٨٦ مليونيرا ، وفي عام ١٩٧٧ قدر بعض اعضاء مجلس الشعب عدد المليونيرات بأكثر من ٥٠٠ مليونير .